

تحرك عاجل حرمان مدافعة عن حقوق الإنسان من الرعاية الطبية العاجلة

المدافعة عن حقوق الإنسان في إيران نرجس محمدي، والمسجونة منذ 5 مايو/ أيار تم نقلها الى المستشفى يوم أول أغسطس/ آب وهي تعاني من شلل جزئي. وهي محرومة من العلاج المتخصص الذي تحتاجه، وتواجه اتهامات على أساس ما تمارسه من أنشطة حقوق الإنسان. وهي لذلك من سجناء الرأي.

في أول أغسطس/ آب نقلت من سجن إوين الى المستشفى نرجس محمدي المدافعة عن حقوق الإنسان في إيران ، والمسجونة منذ 5 مايو/ أيار، وقد عانت من شلل جزئي. وقد أشار أطباء المستشفى إلى أنها تحتاج لعلاجها إلى فحص من طبيب متخصص، وعلى الرغم من هذه التوصية الطبية فقد أعيدت نرجس إلى سجن إوين في اليوم التالي دون أن تتلقى العناية المتخصصة.

زوج نرجس محمدي، تقى رحمانى، وهو لاجئ في باريس، فرنسا، قال إن نرجس محمدي نقلت إلى المستشفى كذلك في 27 يوليو/ تموز بعد أن شكت من آلام في الرئة. كما قال إن الطبيب نصح بإدخالها المستشفى للعلاج من انسداد رئوي محتمل (جلطة دموية في رئتيها)، لكنها أعيدت إلى السجن دون تلقي الرعاية الكافية. في اليوم التالي، رفض مسؤولو السجن اصطحابها إلى موعد مع طبيب أعصاب رغم مالها من تاريخ طبي من الإصابة بشلل جزئي. فضلا عن حرمانها من الرعاية الطبية التي تحتاجها، فإن نرجس محمدي لا يسمح لها بإجراء مكالمات هاتفية مع طفليها، التوأم البالغين من العمر ثماني سنوات واللذين انتقلا مؤخرا إلى الخارج للعيش مع أبيهما حيث كما لم يكن لديهما من يراهما في إيران.

يرجى الكتابة فوراً باللغة الفارسية أو الإنجليزية أو العربية أو الفرنسية أو الإسبانية أو اللغة الخاصة بكم:

- لمطالبة السلطات الإيرانية بإطلاق سراح نرجس محمدي فوراً ودون قيد أو شرط، إذ أنها من سجناء الرأي، وقد احتجزت لمجرد ممارستها السلمية لحقوقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛
- لحثها على ضمان تمكين نرجس محمدي على الفور من الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة خارج السجن لحالتها المرضية؛
- لحثها على السماح بتلقي زيارات ومكالمات هاتفية منتظمة من عائلتها، بمن في ذلك أطفالها، والمحامي، وضمان حمايتها من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والتي يعتبر الحرمان من الرعاية الطبية بنفس درجتها من سوء.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 15 سبتمبر/ أيلول 2015 إلى:

آية الله سيد علي خامنئي

مكتب المرشد الأعلى

شارع الجمهورية الإسلامية - نهاية شارع شهيد كشور دوست

طهران، جمهورية إيران الإسلامية

تويتر @khamenei_ir (بالإنجليزية) و

(بالفارسية) @Khamenei_fa
البريد الالكتروني: info_leader@leader.ir
صيغة المخاطبة: سماحتكم

رئيس الهيئة القضائية
آية الله صادق أرجاني
مكتب العلاقات العامة
رقم 4، 2 تقاطع شارع عزيزي
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
صيغة المخاطبة: سماحتكم

كما ترسل نسخ إلى
المدعي العام في طهران
عباس جعفري دولت آبادي
مكتب المدعي العام والثوري
طهران
الزاوية من ساحة 15 خرداد
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
صيغة المخاطبة: فخامتكم

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني
صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا هو
التحديث الأول للتحرك العاجل 105/15. مزيد من المعلومات:
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/1612/2015/en>

تحرك عاجل حرمان مدافعة عن حقوق الإنسان من الرعاية الطبية العاجلة

معلومات اضافية

في صباح 5 مايو/ أيار 2015 ألقى القبض على نرجس محمدي في منزلها، واقتيدت إلى سجن إيفين. وقبل ذلك بيومين، حضرت الجلسة الأولى لمحاكمتها أمام الشعبة 15 لمحكمة الثورة في طهران عن تهم تتعلق بالأمن القومي، بما في ذلك "نشر دعاية مضادة للنظام" و "التجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي". وقبل اعتقالها، قالت نرجس محمدي لمنظمة العفو الدولية إن التهم تنبع من نشاطها السلمي في مجال حقوق الإنسان فحسب. وقالت إن هذا النشاط شمل إجراء مقابلات في وسائل الإعلام. التجمعات خارج السجون قبل الإعدام لدعم أسر السجناء المحكوم عليهم بالإعدام. وصلاتها مع غيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان، مثل الحائزة على جائزة نوبل للسلام شيرين عبادي؛ ولقائها في مارس/ آذار 2014 مع كاثرين أشتون، الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي. كما وجهت إلى نرجس محمدي أيضا تهمة "عضوية منظمة غير قانونية تهدف إلى الإضرار بالأمن القومي" لأنها أسست "خطوة خطوة لوقف عقوبة الإعدام"، وهي جماعة تناهض عقوبة الإعدام في إيران. لم يسمح لمحامي نرجس محمدي بالنظر في ملف قضيتها قبل بدء محاكمتها.

وكانت نرجس محمدي قد سجنّت قبل ذلك في نيسان/ أبريل 2012 ثم أفرج عنها بعد ثلاثة أشهر، بعد أن منحت إجازة من السجن لتلقي العلاج الطبي لحالتها الصحية التي تسبب لها الشلل الجزئي، والذي تفاقم بسبب سجنها. عانت نرجس محمدي أيضا من نوبات وفقدان مؤقت للرؤية. وظلت نرجس معظم الوقت حتى اعتقالها الأخير حرة. ومن غير الواضح ما إذا كان اعتقالها مرتبطاً بالحالة السابقة أو بالاتهامات الحالية وحدها. وفي يوليو/ تموز 2015، كتبت نرجس محمدي رسالة مفتوحة مطولة من سجن إيفين إلى المدعي العام في طهران، قالت فيها: "وأنا، أم تقاسي الألم وتعبت من الأذى والمعاناة، وتدهورت أحوالي. لقد تمزق قلبي إلى مئات القطع. وارتفعت يداي - حتى دون محاولة مني - إلى السماء. يا حبيبي يا الله، أرجوك خذ بيدي وأعطني ما أحتاجه من صبر. فلن أستطيع لفترة طويلة، رؤية وجوههم [أطفالها] البريئة. لن أكون قادرة على سماع أصواتهم. لن أكون قادرة على أن اشمهم وأنا أضمهم بذراعي. يا الله، تشعر ذراعي بالبرودة الشديدة وبالخواء في غياب أطفالتي. يداي تتحركان نحو صدري وأنا أشعر كأنه يشتعل بالنار. تحترق عظام خدي من الدموع التي تنهمر على وجهي. الحمم التي تتدفق من عيني وكأنها النار تخرج من أعماق قلبي".

انظر: <https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2015/08/narges-mohammadi-tearing-my-heart-to-pieces-iran/for-more-information>. لمزيد من المعلومات.

في كثير من الأحيان تنقل السلطات الإيرانية السجناء الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية إلى المستشفى، ولكن منظمة العفو الدولية علمت أن السجناء لا يتم توفير الرعاية الطبية الفعلية لهم دائما وبدلا من ذلك يتم إرجاعهم ببساطة إلى السجن. سواء فعل ذلك عن قصد أو عن طريق الإهمال، فإن عدم توفير الرعاية الطبية المناسبة للسجناء الضعفاء هو خرق للالتزامات إيران الدولية في مجال حقوق الإنسان. والحرمان من العلاج الطبي قد يصل إلى حد انتهاك الحظر المطلق للتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة، المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي إيران طرف فيه. وتتعترف المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي إيران دولة طرف فيه كذلك، بحق جميع الأشخاص في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية

والعقلية.

إن قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء تنص أيضا على أن السجناء الذين يتطلبون عناية متخصصة يجب نقلهم إلى مؤسسات متخصصة أو إلى مستشفيات مدنية. وأن المرافق الطبية في السجن يجب أن تكون مجهزة بشكل كاف وموظفين لتوفير الرعاية الطبية المناسبة والعلاج للسجناء. كما تجاهل المسؤولون عن السجون والمسؤولون القضائيون اللوائح الخاصة بالسجون الإيرانية بشكل معتاد. فاللوائح التي تنظم إدارة السجون الإيرانية تنص على أن السجين الذي يعاني من حالة طبية خطيرة لا يمكن معالجتها داخل السجن، أو أن حالته ستزداد سوءا إذا بقي في السجن، ينبغي منحه إجازة طبية لتلقي العلاج خارجه.

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل 105/15 رقم الوثيقة: MDE 13/2233/2015 تاريخ الإصدار: 5 أغسطس / آب 2015